

محافظ البنك المركزي يرد على موضوع الزميلة مريم بندق بخصوص صندوق المتعثرين

العبد العزيز: تخفيض الالتزامات الشهرية لتصبح 40% من الدخل يزيد التكلفة على المال العام



الزميلة مريم بندق

«المركزي» لم يتلق أي طلب من لجنة الشؤون المالية بخصوص طلب معلومات عن المقترضين الذين تزيد التزاماتهم الشهرية على 40%.

2009/3/24 على التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن منح البنوك وشركات الاستثمار القروض الاستهلاكية والمقسطة للعملاء، والتي اشتملت على تخفيض قيمة الأقساط المستحقة على العميل لتصبح ما لا يجاوز 40% للعاملين (30% للمتقاعدين)، من صافي الدخل الشهري بدلا من 50%. ومن المعلوم أن المقترضين في إطار هذه التعديلات كانوا على بينة من وضعهم المالي عند الاقتراض، ومن غير المتصور أن يكونوا قد انقلوا بأعباء مالية يترتب عليها تعثرهم في سداد الأقساط الشهرية لتلك القروض.

نسبة الالتزامات الشهرية لتصبح 40% من الدخل الشهري للعميل سيؤدي إلى زيادة عدد المستفيدين من قرض الصندوق وكذلك قيمته، وبالتالي زيادة التكلفة على المال العام بشكل كبير. وأخذا في الاعتبار اتساع مفهوم الالتزامات الشهرية وفقا لإحكام البند 5/ب من المادة 1 من القانون رقم 28 لسنة 2008 بشأن إنشاء صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار، فقد يؤدي ذلك إلى استفادة المقترضين في إطار التعديلات التي تمت بتاريخ

كاملة بأن هذه الفئة تستحق أن تكون ضمن المشمولين بالتعديلات الجديدة على قانون صندوق المتعثرين. ومن الجدير بالإيضاح ببدء أنه لم يسبق أن تلقى بنك الكويت المركزي أي طلب من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة بشأن طلب معلومات عن المقترضين الذين تزيد التزاماتهم الشهرية على نسبة 40% من الراتب، كما أنه لم يتم إثارة هذا الموضوع لدى اجتماع اللجنة المذكورة الذي دعي إليه مسؤولو بنك الكويت المركزي. ومن ناحية أخرى، فإن تخفيض الحد الأدنى

رد محافظ البنك المركزي الشيخ سالم العبد العزيز على ما نشرته الزميلة مريم بندق، وفيما يلي نص الرد: طالعتنا جريدة «الأخبار» الغراء في عددها الصادر بتاريخ 2009/11/15، بخبر كتبه السيدة مريم بندق المحترمة، تضمنت أن الحكومة لم تقدم للجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة أي معلومة صحيحة تثبتت من خلالها أن المقترضين الذين لديهم التزامات شهرية تزيد على نسبة 40% من الراتب لا ينطبق عليهم توصيف «المتعثرين»، وذلك على الرغم من تكرار طلب اللجنة التي تكونت لديها قناعة



الشيخ سالم العبد العزيز

أكدت عدم جواز إصدار شهادة لطالب راسب أو آخر لديه دور ثان في الصف الثاني عشر اللوغاني للروضان: مقترحات المناطق التعليمية تقدم إلى التعليم العام وليس مركز المعلومات

لطالب راسب وكذا طالب لديه دور ثان، ويجب الحرص على عدم إصدار أي شهادة دراسية إلا للطالب الناجح فقط. 2- مقترحات المناطق التعليمية تقدم إلى الوكيل المساعد للتعليم العام لاتمام تدارسها وفق الآلية المتبعة لاتخاذ القرارات خلال اجتماعات المجالس (مجلس مديري العموم / مجلس التوجيهات الفنية / مجلس الوكلاء). 3- نؤكد على أهمية الإيعاز إلى مركز المعلومات لتوفير إجراءات الحماية لبيانات الشهادات الدراسية وعدم إصدار أي نماذج غير معتمدة رسميا. هذا وعممت إدارة العلاقات العامة والإعلام التربوي قرار وكالة التعليم العام منى اللوغاني بشأن تمديد فترة التسجيل في مدارس رياض الأطفال وفتح الباب للراغبين من أولياء الأمور في نقل أطفالهم من المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة والعكس حتى 25 الجاري.

مريم بندق أكدت وكالة التعليم العام منى اللوغاني أنه لا يجوز إطلاقا إصدار شهادة لطالب راسب أو آخر لديه دور ثان في امتحانات الصف الثاني عشر للنظام الموحد. وقالت اللوغاني في خطاب إلى الوكالة المساعد للتخطيط والمعلومات بالإنابة عائشة الروضان: بالإشارة إلى موضوع طلب نموذج للشهادة الدراسية لهاتين الفئتين بناء على ورود اتصالات من مراقبي الامتحانات وشؤون الطلبة بمنطقة «العاصمة وحولي» للمعلمين في مركز المعلومات وطلبهم إضافة تقرير يقدم إلى ولي أمر الطالب الراسب في الدور الثاني ومقترح مركز المعلومات لهذا النموذج وطلب الإفادة بالرأي. والحاقا بكتابنا رقم «8201» المؤرخ 2009/10/6 بشأن الموضوع (مرفق) نود التأكيد على ما يلي: 1- لا يجوز إطلاقا إصدار شهادة

أحالت المسباح إلى التقاعد ومددت عمل الكشفة الحمود شكلت لجنة مقابلات لوظيفة موجه عام

المشاركة بقيمة 45 دولارا للمشاركة الواحد. وأصدرت الوزارة قرارا بإحالة سلطان المسباح رئيس شعبة متابعة الدوام بإدارة الموارد البشرية للتقاعد استنادا إلى الإطلاع على أحكام المادتين 2.76/71 من مرسوم ونظام الخدمة لسنة 1979 وعلى القانون رقم 61 لسنة 1976 بشأن التأمينات الاجتماعية، وبناء على القرار رقم 42 لسنة 1994 بشأن توزيع صلاحيات اتخاذ القرار بديوان عام الوزارة والمناطق التعليمية للوظائف العامة، وبناء على الطلب المقدم من المذكور أعلاه بتاريخ 2009/10/19 وتضمن القرار أولا: إحالة المذكور أعلاه إلى التقاعد اعتبارا من نهاية يوم 2010/1/3، ثانيا: تسوية مستحقاته وفقا للنظم المتبعة، ثالثا: على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار. وفي قرار آخر، قررت الوزارة أولا: تمديد فترة عمل مجلس إدارة جمعية الكشفة الكويتية اعتبارا من 2009/10/16 ولدة شهر وحتى إصدار قرار تشكيل المجلس الجديد. ثانيا: على جميع جهات الاختصاص العلم والعمل بموجبه.



دموضي الحمود

شكلت وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي د. موضي الحمود لجنة مقابلة المرشحين والمرشحات للترقي لشغل الوظائف التعليمية الإشرافية لوظيفة موجه فني عام، ونص القرار على: تشكيل لجنة لمقابلة المرشحين والمرشحات لتولي شغل وظيفة موجه فني عام لمادة الاجتماعيات برئاسة تناصر السديراوي - وكييلة الوزارة، وعضوية كل من الأتية أسماؤهم: منى اللوغاني، بسرى العمر، منى الصلال، طلق الهيم، بدرية الخالدي. وبناء على الدعوة الموجهة من الإقليم العربي للمرشحات المشاركة في المنتدى القيادي «التطوير للمستقبل» والمزمع عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية، قررت الوزارة أولا: إيفاد كل من: هند محمد الهولي، نجاة بخيت، ضياء بدر بوغيث، ميفه محمد العجمي، للمشاركة في المنتدى القيادي «التطوير للمستقبل» خلال الفترة من 21-13 نوفمبر 2009. ثانيا: تتحمل الكويت نفقات السفر والإقامة بالإضافة إلى رسوم

خلال ندوة بعنوان «ما هو الحل لمشكلة القروض؟» النامي: الحكومة هي من صنع قضية القروض



المشاركين في ندوة «ما هو الحل لمشكلة القروض»

إلى معاناة عدد لا يستهان به من الأسر الكويتية، ممن يطلق عليهم «معسرون» عجزوا عن الوفاء بديونهم للبنوك ويلاحقهم القانون وتطلبهم المحاكم لعدم قدرتهم على

ولا المثالي، مشيرا إلى أن الدولة، ممثلة في الجهاز الرقابي المالي والذي يتولى مهامه بالبنك المركزي، لم تضبط المعايير من خلال تفعيل الرقابة وإيجاد التشريعات المناسبة، ما أدى

حمل المشاركون في ندوة بعنوان «ما هو الحل لمشكلة القروض؟»، والتي عقدت في ديوان الناشط السياسي د. نامي النامي بمشاركة الناشط السياسي خالد الشليمي، رئيس الحملة الوطنية الشعبية حمد شريف الحربي، الأمين العام للحملة الوطنية الشعبية د. مناور الراجحي، مستشار الحملة الوطنية الشعبية الحامى نواف الفزيع وعدد من الناشطين والمهتمين بالشأن العام، الحكومة ممثلة في البنك المركزي والمسؤولية عن تفاقم مشكلة قروض المواطنين بسبب غياب رقابة الأخير على البنوك التجارية والعقود الائتمانية. في البداية أكد المرشح السابق لانتخابات مجلس الأمة الناشط السياسي د. نامي النامي أن الحلول المقدمة لحل مشكلة القروض ومنها صندوق المعسرين لم تقدم الحل الناجح

معهد الكويت للأبحاث العلمية
KUWAIT INSTITUTE FOR SCIENTIFIC RESEARCH

يسر

معهد الكويت للأبحاث العلمية دعوتكم لحضور فعاليات الحلقة النقاشية حول

مرشحات (فلاتر) المياه المستخدمة للأغراض المنزلية

والتي تنظمها إدارة موارد المياه تحت رعاية مدير عام المعهد

الدكتور/ ناجي محمد المطيري

وذلك يوم الخميس الموافق 19 نوفمبر 2009 الساعة 9 صباحاً في قاعة الشيخ جابر الأحمد بمقر معهد الكويت للأبحاث العلمية بالشويخ

شركة كبرى

تطلب مراسلين

براتب شهري (150 د.ك)

من الجنسية الكويتية

بالشروط التالية:

1. يتراوح العمر من 25 إلى 50 سنة.
2. شهادة متوسطة أو ما يعادلها كحد أدنى.
3. أن يكون ذو أخلاق حميدة وحسن السلوك.

ترسل السيرة الذاتية على الفاكس رقم: 24314410